

البحث

مكتبة فرنسا الكبرى مشروع طموح  
لماذا لا نحتذى به؟

تأليف

الدكتورة / أمينة مصطفى صالح

قسم مكتبات - كلية الآداب

جامعة المنوفية

أبريل ١٩٩٢

# مكتبة فونسا الكبوري مشروع طموح

لماذا لا نحتذى به؟

د. لفنتي مصطفى صادق

قسم مكتبات - كلية الآداب

جامعة المنوفية

مقدمة

حين أعلنت اليونسكو عن مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية ، بات أمر المكتبات والمعلومات يطّلّون كل ما ينشر عن مكتبة الإسكندرية بدون إستثناء ، إلا أن الكتابات جاءت غير شافية لأنها أنصبت على الخطوط العريضة التي تتناول الموضوعات التالية :

- الدور التاريخي لمكتبة الإسكندرية في الحضارة الإنسانية .
- نوعية مقتنياتها في فترة ازدهارها .
- الموقع المقترن بالمكتبة والتصميمات المعمارية المقترنة .
- دور هذا المشروع في توفير جهد الباحثين بوجه عام دون تحديد نوعية المقتنيات أو المجال الموضوعي .

إن إقصار النظر على هذه الخطوط العريضة وعلى الجوانب التاريخية مع إهمال ما ينبغي أن يكون عليه التخطيط للمستقبل هو عائق أكثر مما هو معين على إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود مع وجود الضمانات العلمية الكفيلة بإستمرارية المشروع . فالكتابات التي تناولت مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية قد أهملت مناقشة الكثير من النقاط العصرية تحديد نوعية المقتنيات في الوقت المعاصر ، ونظم الإسترجاع المقرر استخدامها ، وفئات المستفيدين المتوقع استقبالهم ، وغير ذلك من الأمور الحيوية في مجال المكتبات . وإن ذكر بعضها جاء هذا الذكر بصورة شبه عارضة غير معروفة مصدره .

## أولاً : الهدف من هذا البحث :

والأهمية موضوع إحياء مكتبة الإسكندرية وأثره الكبير على الفكر والثقافة والبحث العلمي في المنطقة العربية بشكل عام وفي مصر بشكل خاص ، كان من الضروري بحث ودراسة المشروعات المماثلة في الدول المتقدمة . ومن حسن الطالع أن [مشروع]ا شبيها في كثير من العناصر ومتزامنا مع مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية ، وهو مشروع مكتبة فرنسا او "المكتبة الكبرى" كما يحلو للبعض الاشارة إليها . ففي حين وقع اختيارنا على "مكتبة فرنسا الكبرى" كان هناك العديد من المشروعات المواكبة للتطور الحادث في عالم المكتبات في بعض البلدان ذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : اليابان ففي اليابان نجد مشروع مضاعفة حجم المكتبة القديمة وهي مكتبة الرايت Diet Library بطوكيو . والمكتبة القومية الحديثة بكان ساي - Kai - Kansai والتي تقع بالقرب من أوزاكا وكيوبتو Kyoto مع ازدواجية الإيداع القانوني للمطبوعات وذلك حماية من توقعات الزلازل المتكررة في اليابان هذا بالإضافة إلى الإستفادة التامة من التكنولوجيا الحديثة على أوسع نطاق .

وتجدر بالذكر أيضا إن هناك مكتبات حديثة تحت الإنشاء في كل من شيكاغو Chicago ولوس انجلوس Los - Angelos وسان فرانسيسكو San-Francesco بالولايات المتحدة الأمريكية والتي يتوقع إتمامها فيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٥ .

وحين شرعت في البحث عما كتب عن "مكتبة فرنسا" ، وجدت نفسى بين كتابات شاملة لجميع عناصر الموضوع ، متناولة الأفكار الكلية والجزئية بعناية ودقة ، كما وجدت أن جميع المهتمين بشئون الثقافة قد أبدوا آراءهم في هذا الموضوع الحيوى ، ولم يقتصر الأمر على المتخصصين وخبراء المكتبات بل شارك فيه الجميع مما جعل الإطلاع على هذه الأفكار متعة فكرية لا تحظى به من حقائق وعناصر واقعية نادرة عن المشروع ومن حاجات المستفيد عملا بأحدث نظريات علم المعلومات .

وهدف هذا البحث هو طرح الأفكار والأراء التي دارت - ومازالت دائرة - في كثير من حلقات المناقشة المعنية بمشروع مكتبة فرنسا بالإضافة إلى ما جاء في التقارير الفنية الخاصة بتخطيط هذا المشروع سواء حظيت بالنشر أو لم تنشر بعد . فإن عرض وتحليل الأفكار والأراء بقطبيها السالب والوجب هو هدف في حد ذاته وليس الوصول إلى رأي قاطع في مشروع خارج أرضنا العربية هو الهدف الحقيقي بالرغم من وجود أوجه الشابه فالبقاء بتنوع الدراسات ووسائل البحث وطرق جمع المعلومات الازمة لهذا المشروع هو الأمر الجدير بالأخذ في الإعتبار عند النظر في مشروعات مماثلة أو شبيه مماثلة .

إن مصادر هذا البحث ثلاثة أولها هو الدراسات الخاصة بالجان المكانة رسميا من قبل الحكومة الفرنسية ، وهي لجان متخصصة من العاملين في حقل المكتبات ونشر الكتاب ، وهذه اللجان مكلفة باجراء الابحاث الميدانية وجمع الإحصاءات المباشرة وغير المباشرة وتقديم تقارير فنية في جزئيات مستقلة مثل : التزويد ، نوعية المقتنيات المستفيدين ، الوسائل السمعية والبصرية ، نظم الاسترجاع الإلكتروني ... الخ . وعلى الرغم من أن هناك تداخلا بين موضوعات تخصص اللجان إلا أن هذا التداخل مطلوب في حد ذاته حتى يتضمن للجنة العليا رؤية نقاط الإنفاق في وجهات النظر للجان المختلفة وأيضا نقاط التعارض والإختلاف أو ما يمكن أن يطلق عليه نقاط التضارب ليكون هناك مرحلة متقدمة في البحث تحاول فيها اللجنة العليا الوصول إلى أسباب هذا التعارض في الآراء بين اللجان المختلفة . فعلى سبيل المثال إذا ما إشتراك لجنة التزويد ولجنة نوعية المقتنيات في نقطة ما وكان هناك إختلاف في الرأي بين الجنتين أصبح من الواضح للجنة العليا ان هذه الجزئية في حاجة الى مزيد من الدراسات والفحص للوصول الى أسباب هذا التعارض أو هذا الخلاف في الرأي ومن ثم وضع الحلول المناسبة .

أما ثانى هذه المصادر فهو الآراء التي نشرت في الصحف والمجلات وهى الكتاب والصحفين والأفراد المهتمين بقضية المكتبات ولم كثيرة في فرنسا .

وهذا المصدر يمثل منبر المستفيد من الدرجة الأولى .

أما المصدر الثالث فهو الكتب التي صدرت بالفعل بقصد هذا الموضوع

وهي تعتبر قليلة نسبيا ولكنها تقدم خلاصة المصدرين السابقين ، بالإضافة إلى ما جاء في الندوات واللقاءات التي نظمتها المؤسسات العلمية .

### ثانياً : المشروع الطموح :

في صيف عام ١٩٨٨ طمع رئيس الجمهورية الفرنسية - فرانسوا ميتران - في نطاق السياسة العامة الهادفة إلى تدعيم ثروة البلاد من الكتب والمكتبات وتمكنها من تعويض تأخرها عن ملاحقة الجهود المبذولة في الدول المتقدمة ( مثل الولايات المتحدة وإنجلترا وألمانيا واليابان ) ، طرح فكرة إنشاء مكتبة كبرى ذات طابع جديد تماماً ، محدداً ما يراه من سمات أساسية لهذه المؤسسة الجديدة . وهذه السمات هي :

- تغطية جميع ميادين المعرفة .
- فتحها لجميع فئات المتعلمين .
- استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية .
- إمكان استخدامها عن بعد .

- تعاونها مع غيرها من المكتبات الأوروبية (١)

وقد كانت هذه الفكرة - أو بالأحرى هذا المشروع - منطلقاً لسيل جارف من الابحاث والجدل الذي لايزال مستمراً في بعض جوانبه حتى الآن . أبحاث تناولت العديد من معالم المشروع سواء من حيث الجانب المعماري والهندسي والموقع ، أو من حيث الضمون المحدد لتلك المكتبة الكبرى وأهدافها ووسائلها ، أو

(١) خطاب الرئيس ميتران وبيان رئيس الوزراء آنذاك ميشيل روكار . أغسطس ١٩٨٨ وكذلك خطاب الأخير إلى كل من مدير إدارة الإعلام العام بمراكز بومبيد ورئيس مجلس إدارة المكتبة القومية في ١٢/٨/١٩٨٨ .

من حيث علاقة المؤسسة<sup>(١)</sup> الجديدة بالمكتبات القائمة بالفعل وعلى رأسها بطبيعة الحال المكتبة القومية ذات الشهرة العالمية . وبالطبع فإن لتلك الكرة جذوراً ترجع بصفة أساسية إلى رغبة الرئيس الفرنسي في أن تتبوأ فرنسا مركزاً ثقافياً مرموقاً بين دول أوروبا الموحدة مستقبلاً .

ويهدف هذا المشروع أيضاً إلى معالجة الأسباب التي جعلت المكتبة الأولى في فرنسا - المكتبة القومية والقائمة في قلب باريس - تتعرض في ملاحظة نظرائها من المكتبات القومية في الدول الغربية الأخرى .

ولعل أهم هذه الأسباب هو ضيق المكان الذي لم يعد يسع لمزيد من ثروتها المقدرة بنحو ١٠ مليون مؤلف والذي أدى إلى خلق طابور من القراء بصفة منتظمة في إنتظار خلو مقعد في قاعة الاطلاع الرئيسية بالمكتبة القومية إبتدأ من ساعات الظهيرة وحتى الساعة الثالثة أو الرابعة بعد الظهر ، هذا فضلاً عن أن الإعتمادات المالية المتاحة لم تكن كافية منذ سنوات عديدة لتنهائج سياسة إقتناء فعالة ومناسبة لاحتياجات قراء هذه المكتبة من المراجع الخارجية<sup>(٢)</sup> .

وليس من هدف هذا البحث تتبع مختلف الخطوات التي مر بها مشروع المكتبة الكبرى الجديدة والتي استقر الرأي على تسميتها "مكتبة فرنسا" ولكننا نعتقد أن من المفيد إبراز بعض القضايا التي ثارت في هذا الصدد والتي قد تحمل بعض الدروس المفيدة للجهود الرامية إلى دعم ثروة خدمات المعلومات في بلاد أخرى غير فرنسا .

### **ثالث : التغطية الشاملة لمجالات المعرفة :**

يبدو إن القيادات السياسية الفرنسية عندما أرادت أن يكون هدف هذه الكتبة التغطية الشاملة لجميع مجالات المعرفة لم تستشر أهل التخصص مسبقاً .

(١) استخدمت كلمة المؤسسة الجديدة بدلاً من المكتبة الجديدة في كثير من المؤلفات والتقارير الرسمية إشارة إلى شمولية نشاطها وعدم اقتصراره على دور المكتبة التقليدية .

(٢) يقصد خارج فرنسا .

حيث أن نظريات التعاون والسياسات التطبيقية لها في مجال خدمات المعلومات كانت قد أثبتت فاعليتها منذ سنوات طويلة في كل من إنجلترا ، والولايات المتحدة الأمريكية . ولم يكن الهدف من هذا التعاون إلا التغلب على صعوبة تحقيق التغطية الشاملة لرغبات المستهلكين المتعددة والمتعددة والمتطورة ، وفي نطاق ميزانية محددة ومع التضخم الهائل لأوعية المعلومات . وكثُرت التعليقات ودار النقاش بأن مثل هذا الهدف وهو التغطية الشاملة لجميع مجالات المعرفة هو في الحقيقة هدف بعيد كل البعد عن الواقعية . وسرعان ما جلّ البراهين من الواقع الفرنسي . فذكر أحد المعلقين أن عدد المؤلفات المقتناه في إحدى المكتبات عن تاريخ اليونان وروما القديمة وحدها يبلغ سنوياً ١٥٠٠٠ مؤلف ، وهو فرع من فروع التاريخ أى أن الزيادة فيه زيارة محدودة إذا ما قورنت بالجالات الديناميكية في المعرفة مثل التكنولوجيا وعلوم الفضاء والطب بفرعه الحديثة .

لذلك فقد برزت أثناء المناوشات فكرة هامة هي هل مكتبة فرنسا سوف تعتبر قلباً نابضاً تربطه بمختلف المكتبات الفرنسية والأجنبية الأخرى شبكة من الإتصالات تكفل فرضاً لرأيها القدرة على الحصول على أي مرجع شاء من أية مكتبة بفضل هذه الشبكة التي ستقوم على أحدث الأجهزة الإلكترونية القادرة على مساعدة القارئ على التعرف على ما يهمه من مراجع ، ثم على الحصول على ما يختاره في وقت سريع بقدر الإمكان سواء كان عن طريق الإعارة من خلال نظام البريد السريع أو بالتصوير ، أو من خلال النقل عبر أجهزة الإتصال الإلكتروني المختلفة كإتصال المباشر أو الفاكسيميل ... الخ .

ويعني هذا أن مكتبة فرنسا لن تكون متخصصة أو ذات ميل إلى التخصص ، كما هو الأمر حالياً فيما يتعلق بالمكتبة القومية التي يتركز إهتمامها على التاريخ والإنسانيات بصفة عامة . وإنما مكتبة متعددة الأقسام لا يغلب فيها قسم على آخر .

ومن القضايا التي أثارت أبحاثاً كثيرة في هذا الصدد قصر أو عدم قيام "المؤسسة الجديدة" على الكتب والمجلات الورقية التقليدية ، الأمر الذي يشير به

الأصل اللغوي لـ "مكتبة" باللغات الأوربية : صندوق الكتب Bibliothèque وقد تغلب في هذا الشأن الرأي القائل بتوسيع اختصاص المؤسسة الجديدة بحيث تشمل إلى جانب الأدوات التقليدية أدوات أخرى للمعرفة في مقدمتها الأفلام وأشرطة الفيديو وأسطوانات الليزد وتسجيلات التليفزيون والراديو واللوحات والصور الفنية وغير الفنية والمخطوطات بل إن الميل كل الميل الآن أصبح لاقتان الأوعية الإلكترونية (أسطوانات الليزد Rom - CD) لما تعطيه هذه الأسطوانات من إمكانية بث المادة العلمية عبر خطوط الهاتف إلى المنازل والمكاتب على مستوى الفرد . وبذلك يتم تجنب الوسائل التقليدية في الاستعارة وما قد تثيره من صعوبات . هذا بالإضافة إلى توفيرها للحيز المكاني ، وتوافر الإمكانيات المنطقية الواسعة في بحث المادة العلمية المجملة على الأسطوانات ، مع سهولة حفظ وصيانة مثل هذه النوعية من أوعية المعلومات وعدم تعرضها للتلف السريع . فالمكتبة الجديدة سوف تكون صندوقاً للإعلام " على حد تعبير أحد التعبيرات المستخدمة Médiathèque " وسند هذا الرأي أن قنوات المعرفة الحديثة لم تعد قاصرة على " الحامل الورقي " ، بل تشمل كل ما ذكر في موضوع ما قد يكون له أثر وأهمية لاتقل عن الكتاب أو المقال .

ومن الأمثلة المقتفعة على ذلك ما ساقه البعض بشأن حرب تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي . فمن المراجع الأساسية الهامة للتعرف على تاريخ هذه الحرب ما هو متاح من أفلام صورت عدرا من معالم هذه الحرب التي شغلت فرنسا والرأي العام الفرنسي منذ عشرات السنين .

وليمكن لأحد أن ينكر ما لهذه الأفلام من قيمة مرجعية تزيد على مئات الصفحات من الوصف في كتب أو مقالات . وأيا ما كانت وجاهة هذا الإختيار - إختيار تعدد عوامل مضمون الثروة المحافظ عليها في مكتبة فرنسا - فمعا لاشك فيه أن هذا يعني فقط تجميع "أوعية" مختلفة وأقساماً موضوعية متباعدة في ظل مؤسسة واحدة يطلق عليها نفس التسمية القديمة "المكتبة" Bibliothèque . تجاوزاً عن المعنى الضيق الذي تشير إليه لغويًا وتاريخياً .

رابعاً : المبني بين التصميم والاستخدام :

وإذا كان تصميم مكتبة الإسكندرية الذي وقع عليه الإختيار قد وجهت إليه الإنتقادات الهندسية للارتفاع الشاهق .

ولنا وقفة عند إختيار مبني مكتبة فرنسا فقد تم إجراء تصفيه لـ ٢٥٠ مشترك - في مسابقة تصميم المبني - منهم ١٤٠ اجنبى (ليس فرنسا) ومن خلال لجنة التحكيم تم إختيار ٤ تصميمات بصفة نهائية ليقوم رئيس الجمهورية الفرنسية بإختيار مشروع تقدم به مهندس فرنسي الجنسية معمور لم يتجاوز عمره آنذاك ٣٦ عاماً وهو دومونيك بير دومونيك بير Domenique Peraut

والتصميم الفائز عبارة عن مبني يتكون من أربعة أبراج كل منها يصل ارتفاعه إلى ٨٦ متراً يفصل بين هذه الأبراج الأربع حديقة مستطيلة (٥٨ متراً × ١٨٧ متراً) وتمتد هذه الحديقة أسفل المستوى الأرضي للطريق العام بعمق ٢١ متراً . إن تصميم مكتبة فرنسا قد حرص على إظهار فكرة الرمزية على الشكل الخارجي للمبني فإن الأبراج الأربع المكونة لمكتبة فرنسا ما هي إلا رمز لكتب أربعة مفتوحة بزاوية قائمة .

كما حرص بيت الخبرة الترويجي في تصميم مكتبة الإسكندرية بأن يكون

الشكل الخارجي للبناء ذو مدلول يرمي إلى الشمس عند الشروق .

والمساحة الإجمالية (١) لمبني مكتبة فرنسا يصل إلى ٢٥٣٠ متر مربع

موزعة كالتالي :

- إستقبال ، إطلاع داخلى ، خدمة مرجعية .

٦٢٢ متر مربع أو ٦٢٤٪ من المساحة الكلية

- صحف ودوريات .

٨٠٣ متر مربع أو ٧٪ من المساحة الكلية .

(1) Blaselle, Bauno; Bibliotheque National memoire de l'avenir P. 56

- أعمال إدارية وأفراد .
- ٤٢٣ متر مربع أي ١٦٪ من المساحة الكلية .
- خدمات فنية .
- ٦٨٢ متر مربع أي ٢٦٪ من المساحة الكلية .
- أما عن إكمال المبنى وإفتتاحه للجمهور فقد تضاربت الأقوال بشكل ملحوظ حيث يؤكد مولو Melot في أكثر من موقع بأن عام ١٩٩٥ هو موعد التحدى الذي قبلته فرنسا لتبث للعالم أنها مازالت عاصمة النور والحضارة . نجد أن بدلسل (١) Blaselle قد أكد إن هناك جزءاً من المبنى سوف يكون معداً للافتتاح عام ١٩٩٣ ولثاني في عام ١٩٩٦ على الرغم من إن المخطط لإفتتاح المكتبة بالكامل قد حدد له عام ١٩٩٤ .

#### خامساً: نوعية هذه المكتبة :

- ويظهر في هذا الشأن أيضاً تنوع وتعدد أهداف مكتبة فرنسا والتي تصل في بعض الأحيان إلى درجة التناقض الواضح :
- طابع "المكتبة العامة" حيث لخدمات المعلومات على نمط (مكتبة جورج بومبيدو) أي مكتبة تستقبل أساساً قراءاً يرغبون في الحصول على معلومة أو معلومات معينة عن موضوع محدد أي ما كان ذلك الموضوع أو يرغبون في الإطلاع على الدوريات اليومية أو الأسبوعية .
  - طابع "المكتبة المتخصصة" ومكتبة الباحثين أي أولئك الذين يجرون أبحاثاً على درجة من التخصص سواء كانت ذات ذات طابع قصير أو مسترسل بعض الشيء، وهذا هو جمهور المكتبة القومية (٢) المفضل .

(١) انظر المرجع السابق

(٢) يقصد بها المكتبة القومية الفرنسية Bibliothèque National

طبع "المكتبة الجامعية" التي تستهدف استقبال طلبة المراحل المختلفة للتعليم الجامعي على الأخص ، وكثير منهم يأتي إلى المكتبة في المرتبة الأولى - لا لكي يطلب بعض المراجع - وإنما للمذاكرة فيما لديه من أدوات شخصية ، مستفيداً بذلك من المكان المجهز تجهيزاً لائقاً لساعات طويلة من الدراسة والتركيز ، حيث الدفء في الشتاء والتقوية في الصيف ، بالإضافة إلى الإضاءة المناسبة والجو العام المشجع على الدراسة وذلك عوضاً عن المذاكرة في المنزل أو في المكتبات الجامعية التي ضاقت بعد طلابها (ويمكن زيارة مكتبة جامعة السوربون في أي يوم من أيام الأسبوع لمشاهدة الازدحام فيها بما لا يترك مقعداً خالياً وأنه من المناظر المألوفة رؤية الطلبة وقد إقتحموا الأرض أثناء القراءة) .

ومن المستهدف في مكتبة فرنسا توفير ٢٠٠٠ مقعد لقسم الإطلاع والدراسة و ١٢٠٠ مقعد لقسم البحث في المبنى الجديد مع التشديد في استقبال رواد القسم الأخير بما لا ينطبق على القسم الأول المفتوح على مصراعيه الجميع (١) .

وليس من شك أن هناك شيئاً من التناقض بين الرغبة في الإنفتاح للجميع ومن ثم زيادة عدد المرات التي يوفر فيها مرجع أو مخطوط أو نسخة نادرة وبين الرغبة المشروعة لكل مكتبة في الحفاظ على ثروتها . فكلما زاد توفير المرجع زاد إحتمال المساس به ولو مادياً فقط .

ولكن من ناحية أخرى ليس الغرض من أي مكتبة أن تصبح "مقبرة" تحفظ فيها المراجع وتحبس عن المستفيدين من المكتبة . ومن الحلول المقترنة للتغلب على هذا التناقض - الحل الذي أصبح الآن تقليدياً بعض الشئ - وهو التصوير الميكروفيلمي وإن كان الكثيرون يفضلون بطبيعة الحال الأشكال التقليدية

---

(١) انظر المرجع السابق من ٥٩، ٧٦.

وهي الورقية ، لأكثر من سبب ، فبالإضافة إلى العادة القرائية فهناك الوعي الصحي المنتظر وهو تقليل إشعاعات الألة كلما أمكن ذلك .

وجدير بالذكر أن حلول المحافظة على النسخ النادرة اكتفت بالتصوير الميكروفيلمي ولم تتطرق إلى التصوير الإلكتروني والتسجيل على إسطوانات الليزر على الرغم من أهمية هذه الطريقة وسرعة إنتشارها في أوروبا بعد انتشارها في الولايات المتحدة الأمريكية .

وأيا كان الأمر فقد لفت تقرير مجموعة العمل (١) نظرنا إلى أن المشكلة في فرنسا أضف بكثير مما هي عليه في دول أخرى . فعدد المتربدين على المكتبات في فرنسا لا يزيد وفقاً لإحصاءات عام ١٩٨٨ عن ١٧٪ من السكان مقابل ٢٠٪ في المانيا و ٢١٪ في إنجلترا ونحو ٥٠٪ في الدنمارك . هذا بالإضافة إلى مقارنة أخرى شديدة هي أن عدد المقالات (٢) المطلوب إعداد صور لها سنوياً هي ٢١٠٠٠ في فرنسا مقابل ٤٠٠٠ في المانيا و ٧٠٠٠ في إنجلترا . ونستطيع ارجاع هذه الزيادة الهائلة في إنجلترا والتي قد تصل إلى أكثر من ثلاثة أضعاف الأرقام الفرنسية هو وجود British Library Lending Devision (BLLD) في شمال إنجلترا .

هذه الأرقام كانت الحافز الأساسي لدفع القيادة الفرنسية إلى وجوب الإنفاق على الجميع ، تعبيراً عن الرغبة في المزيد من ديمقراطية الإطلاع والعلم ومن ثم في المزيد من رواد المكتبات بفرنسا أسوة بغيرها .

(1) Publics de la Bibliotheque de France; Rapport de Syntese groupe de travail, (unpublished report, Paris ) 1990 p.4.

(2) Bibliotheque de France; bliotheque ouverte; Acte du colloque du 11 September 1989- Paris : MEF. 1990 p.86.

## سادساً: التعرف على المستفيدين :

كذلك من الأعباء الثقيلة التي ألقاها الرئيس ميتران على عاتق المؤسسة الجديدة "إفتتاحها للجميع" ، فهي بذلك تميزت بتميزها وأضحت عن "المكتبة القومية" بباريس والتي تعمل بصفة منتظمة على الحد من المستفيدين أى القراء ، طالبة التبرير الكافي لإصدار تصريح بالدخول ( عدد محدد من المرات ) وبمقابل ليس بقليل فيما يتعلق بتصريح الاشتراك للقراء ( إشتراك سنوي ثمنه حالياً نحو ٩٠ جنيهاً مصرياً ) . وقد أدى بحث هذا المطلب ودراسة امكانية تحقيقه إلى العديد من الأبحاث الشيقة عن "المستفيدين" من القراء والمنتظر إستقبالهم في المكتبة الجديدة ، وفي مقدمة هذه الأبحاث ما جاء في التقرير الذي نشر في مارس ١٩٨٩ (١) عن عدد القراء المرتقب بلوغه عند إفتتاح المكتبة ، فقد توصل فريق البحث أن هناك نحو ٧ مليون شخص في العام من المتضرر ترددتهم على المكتبة في السنة أى إن هناك معدل عشرين ألف قارئ في اليوم الواحد وهذا الرقم يشمل العديد من الفئات العمرية والتخصصية أيضاً . وعلى الرغم من اختلافنا في عدد الأبحاث المنيرة في هذا المضمار تتوقع ارتفاع هذا الرقم بعدة آلاف قياساً على عدد القراء المتزدرين على مكتبة مركز "جورج بومبيو" (٢) إلا أن ما يهمنا في هذا المضمار هو كيف يستطيع فريق العمل المكلف بالدراسة البحثية لهذه المشكلة التوصل إلى هذا الرقم ؟ .. وللإجابة على هذا السؤال نجد أن فريق العمل قام بجمع كل الدراسات والإحصاءات التي تم تسجيلها في المجالات التالية :

(١) Publics de la Bibliotheque de France; Rapport de Syntese par Jacqueline Freyssinet Dominion ( Paris ) ; Etablissement Public de la Bibliotheque de France, Mars 1990

(٢) إن متوسط عدد المتزدرين على مكتبة جورج بومبيو اليومي هو ١٢ ألف قارئ ، على الرغم من ضيق حدود التقطيع الزمنية لجموعة أوعية المعلومات المتوفرة . مما يشير إلى إحتمال زيادة الرقم المقترن لقراء مكتبة فرنسا إلى نحو ١٥ ألف قارئ في اليوم عن الرقم المذكور . خاصة إذا التزمت المكتبة بالخط التكنولوجي أى توفير أوعية المعلومات السمع بصرية .

- ١ - الفئات العمرية في المراحل التعليمية .
- ٢ - الحاجة إلى استخدام المكتبة ( بالمفهوم العريض لاحتياج المجتمع إلى المعلومات )
- ٣ - الإهتمامات الثقافية ( وتشمل المعارض بمختلف أنواعها وفنانين المقددين عليها ) .
- ٤ - إحصاءات المكتبات الباريسية ( بأنواعها المختلفة ) .
- ٥ - التوزيع الجغرافي للسكان في العاصمة الباريسية وضواحيها .
- ٦ - العادات القرائية للأجناس المختلفة المقسمة في فرنسا .

ومن هذه العناصر وما لحقها من فروع تم إستخراج الكثير من الجداول الإحصائية واكتملت الصورة إلى بنيت على أساسها الأرقام السابقة .

#### سابعاً: الفهرس الموحد: (١)

لأنقل أهمية خدمة المستند عن المحافظة على التراث في المكتبات وعليه فقد أولى المخطط الفرنسي أهمية واضحة لإنشاء "فهرس قومي موحد" يعتبر أحد العناصر الأساسية في المشروع الجديد فمن السلم به ان توفير فهرس بالمكتبات هو العمود الفقري لكل مكتبة وبدونه تصبح مجموعة المقتنيات لفائدة من ورائها . وتعتبر أهمية الفهرس وتزداد فائدته حين يوحد على المستوى القومي فيكون بعثابة كنز قومي للمعلومات البيبليوجرافية مثل : الفهرس الانجلو أمريكي OCLC والتي توفر أكثر من ٢٠ مليون بيان بيблиوجرافي لأكثر من ٦ الاواف مكتبة . هذا بالإضافة الى العديد من الخدمات البيبليوجرافية الأخرى المرتبطة بالإختيار والتزويد والاشتراك .

---

(١) يضم الفهرس الموحد الفرنسي فهارس ٢٨٠٠ مكتبة ومركز توثيق

Bibliotheque de France, bibliotheque ouverte p. 57.

وقد بدأت بالفعل المكتبة القومية الفرنسية - وبالتعاون مع دوائر النشر في فرنسا - في إطار المشروع المعروف باسم "Base Opal" بوضع ثرواتها من المقتنيات منذ عام ١٩٧٥ على الحاسوبات الآلية موفرة للقارئ من خلال الشاشات الإلكترونية خدمة الإسترجاع للبيانات البليوجرافية من خلال أسماء المؤلفين أو عنوانين المؤلفات أو كلاهما معاً (فهرس الفبائي) . بالإضافة إلى إسترجاع موضوعي أو إسترجاع من خلال الترقيم الدولي الموحد للكتب .

هذا وقد بلغ عدد التسجيلات البليوجرافية المتوفرة بهذا الشكل ما يقرب من مليون ونصف منها ٦٠٪ باللغة الفرنسية و ٤٠٪ بلغات أخرى .

ومن المقترح أن يتولى القيام بهذه المهمة - أي إنشاء الفهرس القومي - الموحد مجلس أعلى متخصص عن "مكتبة فرنسا" وإن كانت ممثلة فيه ، حتى لا تأخذ هذه الأخيرة مظهر السلطة المشرفة على غيرها من المكتبات الفرنسية وحتى لا يلقى على عاتقها عبء ما يستهدفه المشروع من تسوية خدمات الفهرس القومي الموحد في مختلف بلدان العالم وعبء الإتصال المستمر بالأجهزة المماثلة القائمة على تصنيف الإنتاج العلمي المنشور .

#### ثامن : تسهيلات الإطلاع :

وما يعبر تعبيراً بلغاً عن طموح المشروع أنه يستهدف توفير نوعين من خدمة الإطلاع للقراء ، أولها الإطلاع في الموقع وثانيها الإطلاع عن بعد .

ففي النوع الأول يزود كل قارئ بشاشة صافية تتيح استخدام الفهرس وتسجيل طلبات الحجز للقارئ بل وتذهب الخدمة إلى أبعد من ذلك ، وهو الإتصال بالكتابات الأخرى بواسطة القارئ نفسه مقابل رسوم محددة . وبذلك يمكن للقارئ الاستفاداة من التسهيلات المتاحة التي توفرها مكتبات أخرى محلية أو أجنبية . ويضاف إلى ذلك إمكانية الإطلاع على نصوص المراجع التي تم تخزينها على وسائل "ميذرة" .

أما النوع الثاني وهو الإطلاع عن بعد أو خارج المكتبة من خلال الحاسوب الشخصية في المنازل أو أماكن العمل والمتعلقة بخطوط الهواتف من خلال وسائل الكترونية ، أصبح سعرها في متناول الأسرة الفرنسية متوسطة الدخل .

ومن المتوقع أن تفتح مكتبة فرنسا أبوابها إبتداء من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة العاشرة مساءً ( علماً بأن المكتبة القومية تغلق أبوابها في الساعة الثامنة مساءً ، كما إن مكتبة برنسون Princeton توفر خدمات الإطلاع الداخلي حتى الساعة الثانية بعد منتصف الليل وفقاً لما نقله الباحثون في التقرير المقدم للمشروع الطموح ) . وذلك ثلثية لمتطلبات قراء يعملون في الساعات الإعتيادية في مقر أعمالهم ولا تتاح لهم فرصة الزيارة إلا بعد إنتهاء فترة العمل . كذلك يهدف المشروع الجديد إلى الإسراع بخدمة القراء وخفض فترة

الإنتظار للمراجع المطلوبة إلى أدنى حد ممكن (١) . ومن الوسائل المقترحة للبلوغ ذلك الهدف الإستعانة بالإمكانيات الآلية الحاسبة أى إحضار المراجع بدلاً من العمل اليدوي في استحضارها . فالعمل اليدوي في فرنسا وأوروبا الغربية بشكل عام مرتفع الأجر واستخدام الآلات يؤدي إلى خفض التكاليف مع سرعة ودقة في الأداء الأمر الذي يعود بالنفع على المشروع وعلى المستفيدين من خدماته .

#### تاسعاً : خدمة القراء : موقف إيجابي بدراسة الجدوى :

ومن مظاهر العمل على خدمة القراء في المشروع الفرنسي الجديد العمل على إستبدال الموقف السلبي للعاملين في المكتبة ( مجرد الرد على الأسئلة مع تركيز مهمة المكتبة على توفير المطلوب من مراجع ) إلى موقف إيجابي يعمل على مساعدة القراء مساعدة فعلية . ويتم ذلك أولاً على نطاق البحث عن المراجع

(١) تتراوح فترة الإنتظار في المكتبة القومية الفرنسية بين نصف ساعة وساعة كاملة في الأحوال العادلة .

المطلوبة داخل المكتبة وخارجها وإعداد قائمة ببليوجرافية ويكون إخلاصاً للمعلومات كفياً بمساعدة القارئ في بحثه عن المراجع . وثانياً في صورة إبداء النصح والإرشاد فيما يتعلق بالتعرف على ما سوف يساعد في عمله بالفعل . ولا يخفى بطبيعة الحال ما يتطلب هذا من تحول جذري في تأهيل وتعريف العاملين بالمكتبة الجديدة . ويبدو أن المستهدف ليس فقط أن توفر - مكتبة فرنسا - خدمات مماثلة لما توفره حالياً بعض المكتبات المتخصصة من قوائم ببليوجرافية متخصصة في موضوع بحث محدد أى قوائم البحث Online Search التي توفر قوائم مستخدمة الشبكات العالمية المعروفة مثل Medline أو مثيلتها ومن التسهيلات التي يخطط لها الحصول على صور من أجزاء من مراجع معينة عن طريق مؤسسات متخصصة مثل "BLLD" بل يبدو إن المراد أن ينقلب جهاز العاملين في مكتبة فرنسا إلى شريك كامل للباحث في مرحلة إعداد وتوفير المطلوب والمفيد من المراجع .

ولا يخفى ما يفترضه ذلك من مجهد خاص فيما يتعلق بتدريب وتأهيل جهاز العاملين ، وتنمية تخصصاتهم ، ورفع مرتباً لهم ، وضمان مرضاهم . والخطر في هذا الصدد أن ينقلب جهاز العاملين في مكتبة فرنسا إذا ما تحقق ذلك إلى فئة أستقراطية متميزة عن باقي العاملين في المكتبات الأخرى ، مع كل ما يجره من مشكلات ومطالبات ومقارنات ومن الوسائل المقترنة لبلوغ ذلك ، العمل على أتمته إحضار المراجع القارئ ، أى إحلال آلات متحركة محل العمل اليدوي في استحضارها . ومن الحسابات الطريفة التي تمت في هذا المضمار وتستحق التسجيل في هذا الصدد محاولة إثبات الجدوى الاقتصادية لهذا الإجراء على النحو التالي :-

تكليف الأتمتة : ٨٠ - ١٢٠ فرنك لكل مرجع متوسط الاستخدام ( نحو ٢٥٪ من المجموع الكلى ) أما الباقي فمن قبيل العناصر الناتجة الغير مستخدمة .  
منافع الأتمتة : توفير  $\frac{2}{3}$  ساعة إنتظار = ٦٠ فرنك ( تم حسابها على أساس مرتب أستاذ معتمد ) . بالإضافة إلى ١٥ فرنك توفير وقت العمالة اليدوية

اللزمه ليصبح المجموع الكلى ١١٢ فرنك (٦٠ + ٥٥) × ١٥ طلب سنويا  
فريضا.

ومعنى هذا إن التكلفة إذا أخذت على إنها ١٢٠ فرنك سوف يتم  
استهلاكها في ١٤ شهرا وليس من شك أن تقدير ما يزيد على ٣٥ جنيها قيمة  
لثلاثة أرباع ساعة إنتظار استاذ معتمد (وال المرجع لا يبين هل المقصود استاذ  
جامعي او غيره<sup>(١)</sup>) مما يدعو الى تأمل المرتبات السائدة في بلاد اخرى بعين  
الاشفاق.

#### عاشرًا: حفظ المراجع:

وقد حظى هذا الاعتبار بدوره على اهتمام كبير في نطاق المشروع  
الجديد فالعامل الاكثر إعتداء على سلامة الكتب هي الاترية . والتغير الملحوظ  
في درجة الحرارة ، وخاصة ارتفاع درجة الرطوبة . ويستهدف المشروع إتخاذ  
التدابير الهندسية الكفيلة بمكافحة هذا الخطر الثلاثي اعتمادا في الأساس على  
الوضع المعماري وعلى نظام تكيف الهواء . ويتضاف إلى ذلك جهود بدأت المكتبة  
القومية بالفعل في اتخاذها وهي العمل على خفض حموضة الورق منعا لسرعة  
تلفه . وتقدر الأبحاث الخاصة بذلك تكلفة هذا الإجراء بنحو ١٠٠ فرنك للكتاب  
الواحد ، مقارنة بزيادة في تكاليف الطبع على ورق لا حموضة فيه قدرها  
٧٪ من التكاليف العادية .

ولكن الوسيلة التي حظيت بأعلى اهتمام في نطاق الأبحاث والمناقشات  
الدايرة حول المشروع هو نقل الكتب (أو جزء منها على الأقل) على إسطوانات  
تسجح حفاظا على فاعليتها لمدة عشر سنوات على الأقل دون الحاجة إلى تجديد .  
ومن المتفق عليه أن هذه الوسيلة من جدول أعمال المستقبل لدى المؤسسة الجديدة.

(1) Publics de la Bibliothèque de France, Rapport de Synthèse..

ومن المقترنات التي تقدم بها فريق العمل الخاص بقضية حفظ ثروة

مجموعة المقتنيات ما يلى (١) :-

- مطالبة الملتزمين بالإيداع القانوني بإيداع ٣ نسخ من كل مؤلف: واحدة للحفظ وأخرى ل توفيرها للقراء والثالثة للتداول خارج فرنسا .
- العناية المتواصلة بالمراجع حفظا على سلامتها وإنشاء إدارة متخصصة لذلك مجهزة بما يلزم من أجهزة وعماله متدرية .
- العمل على تخلص المراجع من الحموضة حيث تظهر الحاجة إلى ذلك مع العمل على تقوية الأدوات الهشة .
- وضع برنامج محدد بدأ منذ عام ١٩٩١ لإصلاح وتجليل وحفظ على المراجع .
- وضع فهرس قومي للمراجع المقتناه في شكل مصفر فيلمي .
- الإهتمام بنظام تكييف الهواء في مخازن المراجع الحرارية ثلث الجو وتقلبات درجات الحرارة والرطوبة .
- العمل على تدعيم وإنعاش القطاع الخاص المتخصص في حفظ وصيانة الكتب نظراً للحاجة إلى الإستعانت به تكملاً لما سوف ينشأ من مرافق معاشرة في مكتبة فرنسا .

## الخلاصة

إن الدول المتقدمة تعالج موضوع تضخم أوربة المعلومات في المكتبات الوطنية عن طريق إنشاء مكتبات قومية جديدة مع تحديد مجموعة المقتنيات ونوعيتها في المكتبة الأم . ولكن قبل الإنشاء يتم عمل العديد من الدراسات المستفيضة تتناول مختلف فئات المستفيدين وإحتياجاتهم الفعلية من واقع ميداني

(١) تم تطبيق قانون الإيداع بفرنسا عام ١٥٢٧ وتصدر اعداد الأعمال المودعة سنويًا إلى ما يقرب من ٤٠ ألف عنوان .

وذلك لتحديث خدمات المعلومات معتمدين في ذلك على التكنولوجيا الحديثة  
واضعين نصب أعينهم الجوانب الاقتصادية من حيث النفقات والوقت، ومشروع  
مكتبة فرنسا صورة عصرية لما ينبعى عليه التخطيط لتطوير المكتبات القومية  
وخطوة إيجابية للتغلب على كثير من المشاكل ، تجعلها لنا أسوة حسنة لدار الكتب  
المصرية وإحياء مكتبة الإسكندرية .

فالاقتصاد في النفقات والبعد عن المظهرية والإهتمام بعنصر الزمن أو  
الوقت في تنفيذ المشروع يعظم الفائدة أو العائد منه وهذا العنصر تتضاعف  
أهميته في الدول النامية لتضيق الفجوة الحضارية والإسراع بخطوات التنمية  
الاقتصادية والاجتماعية .